A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/11/6/Add.3
14 April 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الحادية عشرة
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ياكيد إيرتورك*

إضافة

البعثة التي قامت بها إلى المملكة العربية السعودية**

* ورد التقرير متأخراً.

** يُعمَّم موجز هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما التقرير نفسه فيرد في مرفق هذا الموجز ويُعمَّم باللغة التي قُدم بها وبالعربية فقط.

(A) GE.09-12820 030609 030609

موجز

يحتوي هذا التقرير على الاستنتاجات التي توصلتُ إليها عقب زيارة رسمية قمتُ بها إلى المملكة العربية السعودية في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وتواجه المملكة العربية السعودية تحديات لم يسبق لها مثيل. فالضغوط التي تمارَس من أجل التغيير، وخاصة في العقدين الماضيين، لم تسفر إلا عن إصلاحات متواضعة كان لها مع ذلك آثار يعتد بها على حقوق المرأة.

وأصوات النساء السعوديات وتطلعاتهن ومطالبهن لها من التنوع والتعدد ما لتجاربهن الحياتية. فبينما توجد من يعربن عن رضاهن بحياتهن وارتياحهن لها، توجد أخريات يدفعن بأنه توجد مستويات خطيرة من الممارسات التمييزية ضد النساء تنال من حقوقهن وكرامتهن بوصفهن أفراداً من البشر وتقوِّض القيم الحقيقية لمجتمعهن.

وقد حدث عدد من التطورات الإيجابية التي تؤثر على وضع المرأة، وبخاصة من حيث إمكانية الحصول على التعليم، مما أسفر عن حدوث تحسينات يُعتد بها في معدلات إلمام المرأة بالقراءة والكتابة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. بيد أن هذا التقدم لم تصحبه زيادة مناظرة في مشاركة المرأة في القوى العاملة ويجري استبعادها إلى حد كبير من عملية صنع القرار.

ويؤدي الفصل بين الجنسين وممارسة القوامة من جانب الرجل إلى إثارة عقبات هامة تعترض الاستقلال الذاتي للنساء وأهليتهن القانونية كراشدات كما تعترض قدرتهن على المشاركة في النطاق الكامل للأنشطة المتاحة في المجتمع وفي أماكن العمل.

وقد سلِّم في السنوات الأخيرة بأن العنف ضد المرأة يشكِّل قضية من قضايا السياسات العامة. بيد أن الممارسات القضائية الراهنة المتصلة بالطلاق والولاية على الأطفال فضلاً عن افتقار المرأة إلى الاستقلال الذاتي والاستقلال الاقتصادي هي أمور ما زالت تحد من قدرتها على الإفلات من الزواج التعسفي. والمسائل المتصلة بالزواج المبكر/ القسري والطلاق تنال هي الأخرى اهتماماً عاماً، بيد أنه لا توجد سوى فرص ضئيلة للانتصاف بسبب الافتقار إلى الوضوح القانوني وبسبب السلطة التقديرية للقضاة في هذه المسائل. ولا يُعترف على نحو كافٍ بالعنف الذي يمارَس ضد العاملات في الخدمة المترلية وهن من بين أضعف الفئات.

ويقدم التقرير عدداً من التوصيات فيما يتعلق بما يلي: التدابير الضرورية للتمكين للمرأة وزيادة مشاركتها في المجال العام؛ والقضاء على العنف ضد النساء والبنات؛ والإصلاحات القضائية والقانونية؛ والتدابير الرامية إلى مكافحة إساءة معاملة العمال الوافدين. وتقدَّم أيضاً توصيات بشأن الطرق التي يمكن بها للمملكة العربية السعودية أن تعزز تعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

المرفق

تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ياكين إيرتورك، عن البعثة التي قامت بها إلى المملكة العربية السعودية (٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١-٤	٤
ثانياً - سياق الموضوع	٥-١٨	٤
ألف - هيكل الحكم	٦-٩	٤
باء - الالتزامات الدولية	١٠-١١	٥
جيم - الديناميات الاجتماعية - الاقتصادية	١٢-١٤	٦
دال - الفصل بين الجنسين	١٥-١٨	٧
ثالثاً - وضع المرأة	١٩-٣٨	٧
ألف - التعليم	٢٠-٢٤	٨
باء - العمالة	٢٥-٢٩	٩
جيم - صنع القرارات	٣٠-٣٢	١٠
دال - نظام الولاية	٣٣-٣٨	١١
رابعاً - العنف المرتكب ضد المرأة	٣٩-٩١	١٢
ألف - مظاهر العنف المرتكب ضد المرأة	٤٠-٦٥	١٣
باء - ردود الفعل إزاء العنف المرتكب ضد النساء	٦٦-٧٣	١٩
جيم - الإطار التشريعي والمؤسسي	٧٤-٩١	٢٠
خامساً - الاستنتاجات والتوصيات	٩٢-٩٦	٢٥

أولاً – مقدمة

١- بناءً على دعوة من الحكومة، قمتُ ببعثة رسمية إلى المملكة العربية السعودية في الفترة من ٤ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وقد زرتُ الرياض، والبريدة (القصيم)، وجدة، والدمام.

٢- وأثناء بعثتي أجريت مشاورات مع رئيس وأعضاء هيئة حقوق الإنسان، ورئيس مجلس الشورى، ومسؤولين من وزارات وكيانات عامة مختلفة. وقد اجتمعتُ أيضاً مع أكاديميين ونساء أعمال وصحفيين ومحامين وناشطين في مجال حقوق الإنسان وجماعات نسائية وممثلي وكالات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدبلوماسي. وقد أتيحت لي الفرصة لزيارة مراكز حماية اجتماعية شتى تحدثتُ فيها مع نساء ناجيات من أعمال عنف ومع عاملات في الخدمة المترلية فضلاً عن حديث مع محتجزات في سجن النساء بالرياض.

٣- وأود الإعراب عن خالص شكري لجميع ضحايا العنف اللاتي وافقن على اطلاعي على خبراتهن الشخصية في هذا الصدد، وكذلك للعدد الكبير من الرجال والنساء الملهمين الذين التقيتُ بهم والذين يناضلون من أجل تحسين وضع مجتمعهم وهم يواجهون في ذلك عقبات كأداء. وأشعر بالامتنان أيضاً لهيئة حقوق الإنسان على تعاونها الوثيق معي أثناء هذه البعثة.

٤- وإنني أتطلع إلى مواصلة الحوار مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تنفيذ توصياتي.

ثانياً – سياق الموضوع

٥- المملكة العربية السعودية[(١)] هي مملكة أسسها في عام ١٩٣٢ عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (ابن سعود). وهي تواجه اليوم تحديات لم يسبق لها مثيل على جبهات كثيرة. فقد مورست بصورة خاصة خلال العقدين الماضيين ضغوط من أجل التغيير أسفرت عن إصلاحات متواضعة ولكن جديرة بالاهتمام، بما في ذلك زيادة التفاعل مع النظام الدولي لحقوق الإنسان. ويتعين تقييم هذه الإصلاحات، وتأثيرها على وضع المرأة، في ضوء الديناميات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة والهشة التي تشكل مسار الدولة والمجتمع السعوديين.

ألف – هيكل الحكم

٦- نشأت الدولة السعودية الحديثة عند تحالف عدد من أمراء القبائل تحت قيادة عبد العزيز آل سعود. وهذه العملية قد دعمتها تحالفات سياسية دينية بين عائلتي آل سعود وآل الشيخ وازدادت تعززاً بفعل استغلال النفط. والمذهب الوهابي الحنبلي من مذاهب الفقه الإسلامي، الذي يقال إنه أكثرها محافظةً، يتمتع بالهيمنة. وقد انتقلت المملكة العربية السعودية من مجتمع يغلب عليه الطابع الريفي ويتألف من قبائل ضعيفة التنظيم، لتصبح إلى حد كبير ذات طابع حضاري إذ يعيش أكثر من ثلاثة أخماس السكان في مدن كبيرة.

---

(١) شبه الجزيرة العربية هي موطن ثقافات وشعوب مختلفة، بما في ذلك: الحجاز الواقعة على ساحل البحر الأحمر بسكانها الحضريين؛ والمنطقة الشرقية المطلة على الخليج بأغلبيتها الشيعية؛ ومنطقة عسير في الجنوب التي يغلب عليها الطابع القبلي؛ ومنطقة نجد في الوسط وهي مركز الوهابية ومقر النظام الملكي السعودي.

٧- وفي عام ١٩٩٢، صدر النظام الأساسي للحكم، أي الدستور (يُطلق عليه فيما يلي اسم 'النظام الأساسي') ونظام مجلس الشورى[٢]. وهذا المجلس هو هيئة تداول تضم ١٥٠ عضواً وتقتصر عضويتها على الرجال[٣] البالغين ٣٠ عاماً فأكثر والذين يعينهم الملك. ويحتفظ هذا المجلس، إلى جانب مجلس الوزراء، بسلطة سن القوانين[٤]. ويعيِّن الملك أيضاً الأمراء، وهم بصورة رئيسية من أسرة آل سعود، حكاماً للمناطق.

٨- وتنص المادة الأولى من النظام الأساسي على أن "المملكة العربية السعودية هي دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم". وتبعاً لذلك، تشكل الشريعة الإسلامية أساس الحكم وهي تميز الدولة وعلاقتها بمواطنيها.

٩- ولا توجد في المملكة العربية السعودية أحزاب سياسية أو نقابات كما أن إنشاء المنظمات الأهلية غير الحكومية ما زال في بداياته. وفي عام ٢٠٠٥، أُجريت انتخابات على نطاق الدولة لانتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية وعددها ١٧٩ مجلساً، بينما عيَّن الملك النصف الآخر من الأعضاء. ولم تستطع المرأة المشاركة في هذه الانتخابات[٥]. ويُسمح بدرجة من الوصول المباشر إلى الحكومة عن طريق الاجتماعات المفتوحة الأسبوعية التي تُعقد وفقاً للمادة الثالثة والأربعين من النظام الأساسي التي تنص على أن مجلس الملك ومجلس ولي العهد مفتوحان لكل مواطن ولكل من له شكوى أو مظلمة. بيد أنه نادراً ما تقدِّم النساء شكاوى شخصياً.

باء - الالتزامات الدولية

١٠- صدَّقت المملكة العربية السعودية على عدة صكوك أساسية تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٦]. وقد أصدرت المملكة العربية السعودية تحفظاً عاماً على الاتفاقية الأخيرة مؤداه أنه "في حالة تعارض أي حكم من أحكام الاتفاقية مع قواعد الشريعة الإسلامية، لا تكون المملكة ملزمة بالأحكام المتعارضة معها في الاتفاقية". واللغة المستخدمة في هذا التحفظ، المماثلة لتلك المستخدمة في معاهدات أخرى، لا تحدد بوضوح مدى قبول المملكة العربية السعودية لالتزاماتها الدولية، على الرغم من أن المسؤولين قد أكدوا لي عدم وجود تعارض جوهري بين الاتفاقية والشريعة الإسلامية.

---

(٢) كانت الدوائر الليبرالية ومجموعة من العلماء قد طلبت إنشاء مجلس شورى؛ فكانت الفئة الأولى تطالب بإجراء إصلاحات، بما في ذلك إصلاحات تتعلق بوضع المرأة، وكانت الثانية تطالب باستعادة الشريعة انظر: S. Al Torki, "The concept and practice of citizenship in Saudi Arabia", S. Joseph (ed), *Gender and Citizenship in the Middle East*, Syracuse, 2000, Syracuse University Press, pp. 215-236.

(٣) يمكن للنساء أن يعملن كمستشارات.

(٤) انظر المادة الثانية من النظام الأساسي، والمادة الثالثة من نظام مجلس الشورى.

(٥) استُبعدت النساء من الانتخابات، ويفترض أن ذلك راجع إلى عدم وجود حجيرات تصويت منفصلة.

(٦) للاطلاع على قائمة بالصكوك الدولية/ الإقليمية التي صدَّقت عليها المملكة، انظر التقرير الوطني لعام ٢٠٠٨ المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/WG.6/SAU/1)، الفقرات ١٨-٢٠.

١١- ووفقاً للمادة السادسة والعشرين من النظام الأساسي، فإن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية. وتنص المادة السبعون على أن تكون أحكام أي اتفاق دولي يوافَق عليه بالمرسوم الملكي سارية وواجبة التطبيق مباشرة في المحاكم. بيد أن معظم من تحدثوا إليّ قد أشاروا إلى أن الصكوك الدولية ليس لها في الواقع العملي أسبقية على القانون الوطني وليس من الواضح ما إذا كانت قد استُخدمت قط في المحاكم.

جيم - الديناميات الاجتماعية - الاقتصادية

١٢- ينص النظام الأساسي (المادة التاسعة) على أن الأسرة، التي يمثلها أكبر فرد ذكر، هي نواة المجتمع السعودي وعلى أن تحرص الدولة (المادة العاشرة) على توثيق أواصر الأسرة. وقد ظل الولاء للدولة الإقليمية، تمييزاً له عن الولاء للشبكات الأسرية والقبلية، في ازدياد في العقود الماضية كما توجد طبقة وسطى مهنية ثرية ومتعلمة ومترابطة بشكل إجمالي آخذة في النمو. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات، يجري الحفاظ على الهياكل التقليدية للسلطة والهوية والانتماء بوصفها الأعمدة الأساسية للمجتمع ويجري التعامل بحذر مع التوازن الحساس بينها. وبناء على ذلك فإن الإصلاحيين يتسمون بالتأرجح إزاء التحرك بسرعة أكبر مما ينبغي، وبخاصة فيما يتعلق بقواعد الأحوال الشخصية.

١٣- وفي حين أن تنويع الاقتصاد في السنوات الأخيرة قد خفَّض الاعتماد على النفط[٧]، فإن المملكة العربية السعودية ما زالت تتسم باعتمادها على قوة عاملة أجنبية كبيرة. وقد تركَّزت حتى الآن العمالة داخل السكان السعوديين على المهن ذات المهارات الرفيعة التي تتطلب مؤهلات تقنية أو جامعية - وهي "وصفة للاعتماد على العمالة الأجنبية عند المستويات الدنيا والمستويات الوسطى"، كما أشارت الحكومة في خطتها الثامنة للتنمية. ووفقاً لدراسة أجرتها مصلحة الإصلاحات العامة والمعلومات في عام ٢٠٠٦، فإن عدد العاملين غير السعوديين في المملكة، ومعظمهم من آسيا، قد قدِّر بـ ٨٨٥ ٠٢٤ ٨ (٣٣٥ ٢٤٤ ١ امرأة)، من بين السكان البالغ مجموعهم قرابة ٢٧ مليون نسمة.

١٤- ووجود هذا العدد الكبير من العاملين الأجانب، والذين يعيش كثير منهم أوضاع عمل هشة، يطرح عدداً من التحديات على المملكة العربية السعودية. ففضلاً عن الشواغل الواضحة المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان، فإن الحاجة إلى إيجاد فرص عمل للداخلين الجدد من الأهالي في سوق العمل، ولا سيما من الشباب والنساء، تتسم بتعقيد خاص. وقد بُدئ منذ الخطة الوطنية الرابعة للتنمية في الأخذ بتدابير من أجل "سعودة" الاقتصاد، تتسم بتحديد حصص للسعوديين في مؤسسات الأعمال الخاصة، بما في ذلك حصص تتعلق بالعمالة اليدوية[٨]، وذلك بالإضافة إلى إدارة نظام متشدد بشأن عقود العمل والرقابة على المهاجرين. ومنذ ذلك الحين، فإن نصيب العمالة الوطنية في مجموع العمالة قد ازداد إلى ٤٤,٩ في المائة في عام ٢٠٠٢. بيد أنه يقال إن مؤسسات الأعمال تعاني من الافتقار إلى موظفين سعوديين. كذلك فإن نظام الفصل بين الجنسين، الذي يحد من الخيارات المتعلقة بتوظيف المرأة، يُسهم في المعدل المنخفض للسعوديين في القوى العاملة.

---

(٧) انظر وزارة الاقتصاد والتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية*، لعام ٢٠٠٣، الصفحة ٣٧ (من النص الإنكليزي). المملكة العربية السعودية هي المنتج والمصدِّر الرئيسي للنفط في العالم. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد نحو ٠٠٠ ١٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(٨) المرسوم الملكي رقم ميم/٥١ الصادر في عام ٢٠٠٥، المادة ٢٦(٢).

دال – الفصل بين الجنسين

١٥- المملكة العربية السعودية هي مجتمع قائم على الفصل بين الجنسين، وهي سياسة يجري تنفيذها في المؤسسات العامة ومؤسسات الأعمال الخاصة والمطاعم والمقاهي، وتدخل في تشكيل التصميم المعماري للمنازل الخاصة. فالمناقشات والاجتماعات بين الرجال والنساء تُجرى عن طريق مؤتمرات الفيديو أو بالهاتف، وليس وجهاً لوجه. وعلى الرغم من أن نظام العمل السعودي الجديد، المعدَّل في عام ٢٠٠٥، لم يعد يشمل حكماً يتطلب صراحة الفصل بين الجنسين في مكان العمل، فإن عدم صدور إلغاء أو حظر رسمي/علني للفصل بين الجنسين قد أسفر عن عدم التيقّن فيما يتعلق بإنفاذه على الوجه السليم.

١٦- ووفقاً لما ذكره كثير من سيدات الأعمال والموظفين، يشكِّل الفصل بين الجنسين عقبة رئيسية تحد من قدرة المرأة على المشاركة في كامل نطاق الأنشطة والفرص المتاحة في مكان العمل ويسفر عن الازدواجية في المهام والموارد. وكان يتعين على المرأة أن تستأجر مديراً ذكراً لإدارة أو إنشاء شركة تتعامل مع الرجال، وهو ما ظل قائماً حتى عام ٢٠٠٤، عندما ألغت وزارة التجارة والصناعة هذا الاشتراط.

١٧- ويسوق البعض حججاً مفادها أن الفصل بين الجنسين ليس تمييزياً في حد ذاته، ولكن المشاكل تنشأ عن عدم وجود أقسام خاصة للنساء في المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال. ويحدِّد إجمالاً المرسوم الملكي رقم ١٢٠(٢٠٠٣) خطوات التوسع في فرص العمل للنساء السعوديات، بما في ذلك التزام يقع على جميع الجهات الحكومية بتوفير الخدمات للنساء بغية إنشاء أقسام خاصة بالنساء خلال فترة لا تتجاوز عاماً واحداً من تاريخ صدور المرسوم. ووقت الزيارة التي قمتُ بها، لم يكن لدى كثير من المؤسسات وحدات نسائية تؤدي مهامها – فلم تكن توجد على سبيل المثال شرطيات بل كانت توجد فقط بضع موظفات داخل وزارة الداخلية. وقد تشجعتُ عندما علمت أن إدارة نسائية قد أنشئت بموجب المرسوم الملكي رقم ٨٣٨٢/م ب الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في وزارة العدل بغية الإشراف على الأقسام النسائية من المحاكم وكتابات العدل. ويرحَّب كذلك بافتتاح أقسام للنساء في عام ٢٠٠٨ في هيئة حقوق الإنسان في الرياض ومكة، مع التخطيط لإنشاء أقسام في مناطق أخرى.

١٨- وأحد الاستثناءات الملحوظة للفصل بين الجنسين هو القطاع الصحي، حيث تتسم كليات الطب بالاختلاط وتعمل المرأة والرجل جنباً إلى جنب في المستشفيات والمراكز الصحية. ويتفق العاملون في المهن الصحية على أن تقديم خدمة مشتركة واحدة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الحساسيات المجتمعية، مثل الرعاية المنفصلة لحالات طب النساء، يسمح باستخدام الموارد بكفاءة وبتقديم خدمات جيدة أفضل.

ثالثاً – وضع المرأة

١٩- حدثت تطورات إيجابية في وضع المرأة في السنوات الأخيرة. بيد أن الممارسات "الحديثة" المتعلقة بالمرأة في المملكة العربية السعودية تتناقض إلى حد كبير ليس فقط مع الدور الذي كانت تؤديه المرأة في صدر الإسلام ولكن أيضاً إزاء القوانين وإزاء المبادئ الدينية السائدة في البلد. وتتجلى التناقضات في هذا الصدد على أبرز نحو في مجالي الاستقلال الذاتي للمرأة والمشاركة في المجال العام.

ألف – التعليم

٢٠- كان التعليم هو الميدان الذي حدث فيه أبرز تقدّم جدير بالملاحظة. فمنذ افتتاح مدارس للبنات في عام ١٩٥٦[٩]، حدثت زيادة هائلة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى المرأة، وإن كانت ما زالت توجد فجوة بين الجنسين في هذا الصدد. فبحلول عام ٢٠٠٦، أصبحت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ٧٨,٤ في المائة لدى النساء السعوديات البالغات من العمر ١٥ عاماً فأكثر، فالمقارنة مع نسبة ٨٨,٦ في المائة للرجال، في حين أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (١٥ إلى ٢٤ عاماً) يُقدَّر بنسبة ٩٥,٥ في المائة و٩٧,٧ في المائة، على التوالي[١٠].

٢١- واليوم، تتمتع المرأة بإمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي بحرية وبشكل كامل تقريباً. وفي عام ٢٠٠٤، صدر مرسوم ملكي يجعل التعليم الابتدائي إلزامياً بشأن جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١٥ سنة. وفي المناطق النائية، تُقدم للوالدين حوافز مالية لإرسال بناتهم إلى المدارس وتُدفع للمدرسين علاوة إضافية. وتوجد الآن في المملكة مدارس للبنات أكثر من مدارس الأولاد[١١]. ونسبة ٥١,٤ في المائة من التلاميذ من مرحلة الحضانة إلى الصف الثاني عشر هي للبنات و٤٨,٦ في المائة للأولاد. وفي التعليم العالي، تشكل الخريجات نسبة ٥٦,٥ في المائة من جميع الطلاب، بينما يشكل الخريجون الذكور ٤٣,٥ في المائة[١٢]. وهذه الزيادة في عدد سنوات تعليم البنات قد مارست تأثيراً إيجابياً على أنماط الزواج، كما يبرهن عليه مثلاً حدوث زيادة في سن أول زواج وانخفاض في ممارسات تعدد الزوجات[١٣].

٢٢- بيد أنه قد أُثيرت أوجه قلق مفادها أن الهدف الإجمالي لتعليم البنات وهو إعدادهن لأداء "دورهن الطبيعي" كأمهات وزوجات لم يتغير على مدى الأربعين عاماً الماضية. وعلى الرغم من أن القوالب النمطية التي ظلت قائمة في بعض الكتب المدرسية قد أُزيلت في الآونة الأخيرة[١٤]، فإن الفتيات في مرحلتي التعليم الثانوي والعالي، يتخصصن في العلوم الإنسانية والآداب وليس في مجالات العلوم والهندسة. كما أنه يجري الإبقاء على استبعادهن من بعض حقول الدراسة – تبعاً للجامعة المعنية – مثل الهندسة وعلم الفلك والجيولوجيا وكذلك، حتى عهد قريب، القانون. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧، افتُتحت ١٢ جامعة في المملكة. وقد يؤدي ذلك، بالاقتران بقرار أصدره مؤخراً مجلس التعليم العالي بزيادة الدراسة في العلوم الطبيعية، إلى إتاحة فرص إضافية للبنات.

---

(٩) افتُتحت في عام ١٩٥٦ مدرستان خاصتان للبنات في جدة، تبعتهما في عام ١٩٦٠ أول مدرسة حكومية في البريدة، وهو ما استثار قدراً كبيراً من المعارضة. ولكن الملك تخلص بمهارة من هذه الاحتجاجات وأوجد طلباً شعبياً على تعليم البنات.

(١٠) انظر الموقع: www.uis.unesco.org.

(١١) الدارسة منفصلة في الفصول الدراسية بين الجنسين من التعليم الابتدائي فصاعداً، وتقوم مدرسات بالتدريس للبنات بينما يقوم مدرسون بالتدريس للأولاد.

(١٢) خطة التنمية الوطنية الثامنة.

(١٣) انظر: البحث الديمغرافي لعام ٢٠٠٠.

(١٤) الردود على قائمة المسائل (CEDAW/C/SAU/Q/2/Add.1، الفقرة ٢١).

٢٣- ويؤثر التعليم القائم على الفصل بين الجنسين تأثيراً سلبياً على نوعية التعليم بالنظر إلى ما يُقال عن أن تخصيص الموارد وإمكانية الحصول على التعليم في هذا الشأن يتسمان بعدم المساواة في التوزيع. وقد شكت عضوات هيئات التدريس من أن فروع الطالبات بالجامعات أقل تجهيزاً من مثيلتها للذكور وأن الرجال يشغلون أعلى مناصب صنع القرار في هذا الصدد.

٢٤- وعلى الرغم من ذلك فإن الإنجازات التي تحققت في مجال تعليم البنات جديرة بالثناء. بيد أن ذلك لم يكن مصحوباً بزيادة مشابهة في إسهام المرأة في القوى العاملة.

باء - العمالة

٢٥- ازدادت مشاركة المرأة في سوق العمل، رغم أنها ما زالت منخفضة، لتصل إلى ١٠,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ ومن المتوقع أن تصل إلى ١٤,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩[١٥]. والقطاع الحكومي العام هو جهة العمل الرئيسية للمرأة، وبخاصة وزارة التعليم التي كانت نسبة الإناث في موظفيها ٨٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣، ووزارة الصحة التي بلغت نسبة الإناث من موظفيها ٥,٤ في المائة.

٢٦- ويسوق تقرير الدولة المقدم إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل حجة مفادها أن نسبة العاملات السعوديات تبلغ ٥٠ في المائة من عدد العاملين الذكور، على الرغم من أن مصدر هذه المعلومة غير واضح[١٦]. والأرقام المقدمة من المنظمات غير الحكومية منخفضة بكثير عن ذلك[١٧]. وتُعزى المشاركة المنخفضة من جانب المرأة في القوى العاملة إلى عدم التوافق بين نواتج العملية التعليمية وفرص العمل وإلى عدم تمتع المرأة بحرية الحركة وإلى القيود النابعة من نظام القوامة.

٢٧- وما زالت بعض المهن بعيدة عن متناول المرأة، وبخاصة المهن القانونية والقضائية[١٨]. ولم تتمكن النساء الحاصلات على شهادات في القانون من الخارج من فتح مكاتب محاماة خاصة بهن. وتُتاح للنساء الآن دراسات قانونية في بعض الجامعات، ويُتوقع أن تتخرج منها أول خريجات في عام ٢٠٠٩. ووقت كتابة هذا التقرير، لم تكن توجد خطة عامة تسمح لهن بممارسة القانون متى تخرجن.

٢٨- ومشاركة المرأة في القطاع الخاص أدنى منها في القطاع الحكومي العام. ويبلغ نصيب الشركات المسجلة تجارياً والتي تمتلكها نساء نحو ٤,٧ في المائة من جميع مؤسسات الأعمال المسجلة في غرفتي التجارة والصناعة في عام ٢٠٠٤. بيد أن تقرير الدولة المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل قد أشار إلى أن النساء يمتلكن

---

(١٥) تقرير المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠٠٥: ٣١.

(١٦) التقرير الوطني المقدم إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/WG.6/4/SAU/1)، الفقرة ٤٦.

(١٧) انظر: Women for Reform, *Shadow report on CEDAW*, 2007.

(١٨) تعمل المرأة، في بعض الشركات، ككاتبات أو باحثات قانونيات دون التفاعل مع العملاء أو الذهاب إلى المحكمة.

٢٠٠٠ شركة خاصة (٢١ في المائة). واتُخذت أيضاً بعض التدابير لزيادة "سعودة" الوظائف التي تشغلها إناث ولتشجيع المشاركة النسائية في المشاريع وفي ملكيتها[١٩].

٢٩- وتنص المادة ١٤٩ من نظام العمل (٢٠٠٥) على أن "تعمل المرأة في كل المجالات التي تتفق مع طبيعتها"، وفقاً لأحكام الشريعة. ومعايير عمل المرأة، كما هي محددة في الفقرة ٢/أ من قرار مجلس القوى العاملة رقم ١٩/١ميم/١٤٠٥(١٩٨٧)، هي معايير تقييدية إلى حد كبير[٢٠]. ولم يجرِ إلغاء هذه المعايير، حتى وإن كان يبدو أنها تتعارض مع عدة أنظمة أخرى موضوعة في السنوات الأخيرة لتشجيع توظيف المرأة، مثل تضمين خطة التنمية الثامنة طائفة واسعة من التدابير في هذا الصدد، وقرار مجلس الوزراء رقم ١٢٠(٢٠٠٤) المتعلق بزيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية، والمرسوم الملكي رقم ١٨٧(٢٠٠٥) المتعلق بإصدار تصاريح عمل المرأة في جهات الأعمال الخاصة.

جيم - صنع القرارات

٣٠- في شباط/فبراير ٢٠٠٩، عُيِّنت امرأة في منصب نائب وزير وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩ عُيِّنت امرأة أخرى رئيسة لإحدى الجامعات للمرة الأولى في تاريخ البلد. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عُيِّنت ست نساء في مجلس الشورى، وإن كان ذلك بصفة "مستشارات" يُعنين حصراً بقضايا المرأة. وهذه خطوات مشجعة للغاية في اتجاه توسيع نطاق المجال العام أمام المرأة. بيد أن اشتراك المرأة في عملية صنع القرارات ما زال محدوداً. ففي كثير من الجامعات، لا تُمثَّل المرأة في هيئات الإدارة. وأشار مسؤولون إلى أن قيام نساء بالإشراف على رجال هو أمر غير مقبول جيداً في المجتمع، وإن كانت توجد حالات تُشرف فيها نساء على رجال في كليات طب/منشآت طبية.

٣١- وقد يتيح القطاع الخاص إمكانات أكبر أمام المرأة لتصبح أكثر استقلالية وتصل إلى مناصب النفوذ والسلطة. إذ يُسمح للمرأة بالفعل بالمشاركة في غرف التجارة، وإن كانت مشاركتهن ما زالت منخفضة؛ فغرفة تجارة جدة هي غرفة التجارة الوحيدة التي تشارك فيها نساء في مجلس إدارتها. وأفادت بعض سيدات الأعمال أن مسؤولي الغرفة يعترضون بوجه عام على ترشحهن في الانتخابات[٢١].

٣٢- ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن نسبة الرأي العام المؤيد لاشتراك المرأة في سلطة صنع القرار تبدو مرتفعة. ففي دراسة استقصائية أُجريت في جدة، كان رد ٨٤ في المائة من النساء و٧٨ في المائة من الرجال الذين أُجريت معهم مقابلات إيجابياً على السؤال: "هل تعتقد أن المرأة يمكن أن تشارك الرجل في صنع القرار بشأن قضايا التنمية الوطنية؟"[٢٢].

---

(١٩) أعلن وزير العمل في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أنه يُسمح للنساء السعوديات بالعمل كخادمات في المنازل السعودية إذا كُن يرغبن في ذلك. انظر *صحيفة خليج تايمز*، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

(٢٠) هذه المعايير هي كما يلي: (أ) الضرورة لعمل المرأة؛ و(ب) موافقة ولي أمرها؛ و(ج) أن يكون العمل ملائماً لطبيعة المرأة وألا يشغل عليها كل وقتها فيعوقها عن أداء واجباتها المنزلية والزوجية؛ و(د) أن تؤدي عملها في مكان منفصل تماماً عن الرجال؛ و(هـ) أن تؤدي المرأة عملها في وقار وحشمة وأن تلبس طبقاً للحجاب الشرعي.

(٢١) "Businesswomen pull out of MCCI Board elections", *Arab News*, 19 October 2008.

(٢٢) Ipsos survey, "Opinion poll of Jeddah residents regarding the roles of women in society", March 2007 (sample: 697 residents).

دال – نظام الولاية

٣٣- إن اشتراط *المحرم*، أو الولاية القانونية لذكر على المرأة، هو نظام يمارَس بدرجات مختلفة ويشمل الجوانب الرئيسية لحياة المرأة. ويقال إن هذا النظام ينبع من التقاليد الاجتماعية، بما في ذلك أهمية حماية المرأة، ومن المبادئ الدينية المتعلقة بالسفر والزواج، وإن كانت هذه المتطلبات تقتصر على أوضاع معينة حسبما يُساق من حجج.

٣٤- وبينما تبرر بعض النساء هذا النظام باعتباره ضرورياً لحمايتهن ويعربن عن اعتزازهن بأنهن "نساء سعوديات مدللات"[٢٣]، تشكو نساء أخريات من أن هذا النظام يشكل إنكاراً لقدراتهن الفكرية وقيمهن المعنوية وأهليتهن القانونية كراشدات. فنظام الولاية يحد حقاً بشكل شديد من الاستقلال الذاتي للمرأة وحريتها في الحركة وممارسة أهليتها القانونية فيما يتصل بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث وتملك الممتلكات أو السيطرة عليها[٢٤]، فضلاً عن اتخاذ القرارات في المسائل الأسرية والتعليم والعمل. وبصورة عامة، يؤدي نظام الولاية إلى جعل الوضع القانوني للمرأة غير مستقر.

٣٥- وعلى الرغم من أن القانون لا ينظم الولاية، فإنه توجد بعض الأحكام القانونية المحددة التي تشترط إذن الولي أو حضوره لكي يمكن للمرأة أن تصل إلى بعض الخدمات أو تستفيد منها. إذ يجب موافقة الولي على الزواج وفسخه لكي يمكن اعتبارهما قانونيين. والمرأة التي تريد السفر أو إجراء عملية جراحية تتصل بالمسائل الجنسية والإنجابية تحتاج إلى موافقة وليها[٢٥].

٣٦- وفي حين أن للمرأة الحق، وفقا للقانون، في إجراء أي عملية طبية أخرى، أو افتتاح مشروع، أو أداء معاملات مالية، أو تملك ممتلكات، أو الإرث، أو اختيار تعليمها دون موافقة الولي الذكر أو حضوره – فإنه يمكن من الناحية العملية تقييد ممارسة هذه الحقوق تقييداً تعسفياً تبعاً للممارسة التي تسير عليها مؤسسة معينة أو تبعاً لفهم الفرد المسؤول. وتفيد التقارير أن المرأة تحتاج بصورة عامة، في معظم عمليات نشاط الأعمال، وتبعاً للسياق المعني، إما إلى موافقة أو حضور ولي أو ممثل ذكر، أو إلى توكيل[٢٦].

---

(٢٣) "As a proud Saudi women, I speak", *Arab News*, 5 February 2008.

(٢٤) على الرغم من أن البنات يرثن نصف ما يرثه أشقاؤهن، فإنهن يتمتعن قانوناً بملكية ممتلكاتهن بعد الزواج. بيد أن القيود المفروضة على الاستقلال الذاتي للمرأة يقال إنها كثيراً ما تحد من قدرتهن على إدارة ممتلكاتهن والسيطرة عليها.

(٢٥) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن نظام الولاية، انظر: Human Rights Watch, "Perpetual minors: human rights abuses stemming from male guardianship and sex segregation in Saudi Arabia", 2008، (منظمة رصد حقوق الإنسان: "القاصرات الدائمات: انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ولاية الذكور والفصل بين الجنسين في المملكة العربية السعودية).

(٢٦) من المثير للاهتمام ملاحظة أن دراسة استقصائية عامة قد أظهرت أن ٦٥ في المائة من النساء و٦٦ في المائة من الرجال الذين أجريت معهم مقابلات يؤيدون أن تمارس المرأة نشاط الأعمال دون تدخل ولي من الذكور (Ipsos survey, 2007).

٣٧- ويؤدي عدم وجود بطاقة هوية للنساء إلى تعميق تبعيتهن للرجال. فهذا هو الحال على سبيل المثال عندما يجب على النساء أن يمثلن أمام المحكمة أو عندما يؤدين معاملات مالية/إدارية، بل وفي بعض الحالات عندما لا يكون الولي مطلوباً تماماً. وقد أبلغتُ بألاعيب احتيالية تمكّن فيها رجال، ينتحلون تمثيل نساء منقبات بالكامل في المحكمة، من غشهن وسلب ممتلكاتهن أو ميراثهن. وقد بدئ في عام ٢٠٠١، على الرغم من وجود معارضة، في إصدار بطاقات هوية للنساء تحمل صورتهن - وهي خطوة كبيرة إلى الأمام في تحقيق الاستقلال الذاتي للمرأة باعتبارها شخصية قانونية. بيد أن التقارير قد تحدثت عن وجود بعض المشاكل في تنفيذ هذا النظام، مثل اشتراط موافقة الولي للحصول على بطاقة هوية، ولا توجد اليوم لدى كثير من النساء بطاقة هوية إما لأنه ليس لديهن موافقة وليهن أو بسبب إحجام المرأة عن الظهور حاسرة الوجه في الصورة الفوتوغرافية.

٣٨- ويقال إن نظام الولاية، بمنحه السلطة للرجل على المرأة، قد تغاضى عن إساءة معاملة النساء والأطفال أو سمح بذلك[٢٧]. ورغم أنه لا يوجد في القانون ما يمنع المرأة من الذهاب إلى مركز للشرطة أو مركز للرعاية الصحية أو إلى محكمة لتقديم شكوى ما، فإن الممارسة تتباين في هذا الشأن. فقد أبلغتُ بعدد من الحالات لم تتمكن فيها نساء من تقديم شكاوى بسبب أن العاملين في الشرطة أو في الرعاية الصحية - أو حتى، في بعض الحالات، النساء أنفسهن - كانوا يعتقدون أنه يتعين عليهن الحصول على إذنٍ من وليهن. وفي مناسبات أخرى لا تتمكن فيها المرأة من إظهار بطاقة هوية أو تكون مغطاة بالملابس بالكامل، يصر الموظفون على حضور ولي. ومن الواضح أنه في الحالات التي يكون فيها الولي أو شخص آخر قريب له هو مرتكب الفعل، تكون إمكانية الحصول على انتصاف منخفضة، إن وُجدت أصلاً على الإطلاق.

رابعاً - العنف المرتكب ضد المرأة

٣٩- اعتُرف على نحو متزايد في السنوات الأخيرة بأن العنف المرتكب ضد المرأة هو قضية تستحق الاهتمام العام والتدخل العام، وقد علا صوت وسائط الإعلام بصورة خاصة في هذا الصدد. واتخذت مؤسسات حكومية عدداً من المبادرات، وبخاصة للتصدي لمسألة العنف المرتكب في الأسرة، وهو ما ظل لفترة طويلة أمراً من المحظور الخوض فيه في المملكة العربية السعودية[٢٨]. وفي هذا السياق، فإن المسائل المتصلة بالزواج المبكر والقسري وبالطلاق تحظى هي الأخرى على نحو متزايد باهتمام عام. بيد أن الاعتراف بالعنف الواقع على المهاجرات العاملات في الخدمة المترلية ما زال يمثل إشكالية لدى السكان ولدى السلطات على السواء.

---

(٢٧) انظر على سبيل المثال: Human Rights Watch, "Perpetual minors", op. cit., p. 39.

(٢٨) ساعدت مقدمة برامج على التلفاز، كان زوجها قد ضربها في عام ٢٠٠٤، في تقويض صرح المحظور المتعلق بالحديث عن العنف المترلي عن طريق الجهر به على الملأ.

ألف – مظاهر العنف المرتكب ضد المرأة

١– العنف المرتَكَب داخل الأسرة

٤٠– من الصعب تقدير مدى العنف المترلي في المملكة العربية السعودية بسبب القيود المفروضة على النشر عن هذا العنف وبسبب الافتقار إلى بيانات. وفي الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦، تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ٧١٣ حالة عنف أُسري و٦٠٠ حالة تتعلق بأمور شخصية[٢٩]. ويتلقى مركز من مراكز المشورة في إحدى المدن السعودية الكبرى ٥٠ شكوى في المتوسط بخصوص العنف المترلي وإساءة معاملة الأطفال شهرياً، ويمكن أن يتلقى عدداً أكبر لو كانت لديه الموارد البشرية للقيام بذلك. وأفادت لجنة الحماية الاجتماعية بجدة عن تلقيها أكثر من ٢٥٠ حالة عنف أُسري في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠٠٨[٣٠].

٤١– ويعتقد كثير ممن تحدثوا إليَّ أن العدد الفعلي لضحايا العنف المترلي أعلى مما تذكره الأرقام المتناثرة. وقد عُقِد اجتماع خبراء وطني في أيار/مايو ٢٠٠٧ أثار أوجه قلق إزاء انتشار العنف المترلي بدرجة مرتفعة في المملكة وأوصى بقيام الحكومة باتخاذ إجراءات فورية. كما أنه تبيَّن من دراسة أجريت في ٢٠٠٣-٢٠٠٤[٣١] أن ٥٢,٦ في المائة من الرجال الذين أُجريت معهم مقابلة قد آذوا زوجاتهم بسبب "سوء التصرف"؛ وهو إجراء تقبله نسبة ٥٢,٧ في المائة من الذكور المجيبين على الاستجواب على أنه "الطريق المناسبة لمواجهة سوء تصرف النساء".

٤٢– وأبرز مرتكبي العنف الواقع على المرأة داخل الأسرة هم الأزواج أو الأزواج السابقون يليهم الأقارب المباشرون (هم بصورة غالبة الآباء والأشقاء). وقد تلقت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان شكاوى بشأن العنف البدني والنفسي، والتحرش الجنسي، وتشويه السمعة، والإهانات. ويظهر من البيانات المقدمة من برنامج الأمان الأُسري الوطني أن العنف البدني هو أكثر أشكال العنف المبلّغ عنها شيوعاً والذي يرتكبه في ٦٠ في المائة من الحالات الأزواج يليهم الأشقاء والآباء.

٤٣– وبالإضافة إلى ذلك، فإن هيئة حقوق الإنسان السعودية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد تلقّتا شكاوى تتعلق بإساءة استعمال السلطة من جانب الأزواج أو أفراد آخرين من الأسرة، مثل: حرمان الزوجات والأطفال من التعليم أو الصحة أو الميراث؛ وحرمان الزوجة من إمكانية رؤية أطفالها؛ ومصادرة وثائق رسمية مثل بطاقات الهوية من أجل حرمان النساء من السفر أو الحصول على الخدمات؛ وهجر الزوجات وأطفالهن[٣٢].

---

(٢٩) NSHR, Achievements Report 2004/05/06, 2006: 99-103 (الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: تقرير إنجازات الجمعية).

(٣٠) *Arab News*, 28 May 2008 (*عرب نيوز*، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨).

(٣١) See Nora Almosaed, "Violence against women: a cross-cultural perspective", *Journal of Muslim Affairs*, 2004, vol. 24, No. 1.

(٣٢) حالات مقدمة من إدارة الشكاوى، هيئة حقوق الإنسان، آب/أغسطس ٢٠٠٨؛ انظر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، *التقرير المتعلق بإنجازاتها ٢٠٠٤/٢٠٠٥/٢٠٠٦*.

٤٤- وتوجد أيضاً أدلة بمثابة نوادر على تعرّض البنات للإهمال وإساءة المعاملة والعنف من جانب أفراد من الأسرة. ففي عام ٢٠٠٦، كان يوجد نحو ٣٠٠ ١ بنت في مؤسسات لرعاية الأحداث، يقال إن كثيراً منهن يعشن هناك بسبب هروبهن من إساءة المعاملة في المنزل. وعلى الرغم من أنه لا يمكن التحقق من مدى إساءة المعاملة هذه بسبب الافتقار إلى بيانات، فإن قصة عايدة توضِّح هذه المسألة:

إن أبي عسكري متقاعد مدمن على المواد الكحولية. وكان يسيء معاملتي منذ نعومة أظفاري. وقد توفيت والدتي في المستشفى بسبب عمليات الضرب والحرق. وعندما اتهمنا أنا وإخوتي والدَنا بالتسبب في وفاتها فإنه أجبرنا على تغيير شهادتنا. وضربني بسلاسل وسيوف وأصابني. فهربتُ من المنزل وعشتُ في الشارع حيث وجدني أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأخذوني إلى ملجأ. ولكن والدي شكا إلى الشرطة من أنني هربت فقضيت أسبوعاً في السجن. ورُفِضت شكواي بخصوص الاغتصاب نظراً إلى أن القضية قد تركّزت على هروبي. ورفضني أبي في خاتمة المطاف ولذلك أمكنني البقاء في الملجأ مع اثنتين من شقيقاتي. وأخاف على أختي الصغيرة التي ما زالت مع أبينا.

٢- العنف في المجال العام

٤٥- لا تناقش علانية حالات الاغتصاب، وتخشى السيدات والفتيات من حكم المجتمع عليهن إذا أبلغنَ عن حالات الاغتصاب. ونادراً ما يوجَّه انتباه الجمهور والحكومة إلى حالات الاغتصاب. وبينما لا تتوافر بيانات شاملة عن حالات الاغتصاب، فإن العاملين في مجال الصحة الذين تحدثتُ إليهم - والذين كثيراً ما يكونون هم أول من يحدث اتصال بينهم وبين ضحايا الاغتصاب - قد سلّموا بأنها قضية ناشئة تبرِّر إيلاءها مزيداً من الانتباه.

٤٦- وقضية "فتاة القطيف" المشهورة تسلِّط الأضواء على بعض الصعوبات التي تواجَه في معرض ضمان تلقّي ضحايا العنف الجنسي الاهتمام والحماية على النحو الملائم. ففي عام ٢٠٠٦، اختُطِفت الفتاة البالغة من العمر ١٩ عاماً ومعها مرافقها ثم قام سبعة رجال سعوديين باغتصابها. وحُكِم على أربعة من هؤلاء الرجال بأحكام بالسجن من عام إلى خمسة أعوام وبجلدهم ما بين ٨٠ و٠٠٠ ١ جلدة. وحُكِم على ضحية الاغتصاب ومرافقها بالجلد ٩٠ جلدة بتهمة الخلوة غير الشرعية، وهي جُرم بموجب أحكام الشريعة عندما يوجد المرء في حالة انفراد مع شخص آخر غير قريب له من الجنس الآخر أي "الاختلاط غير الشرعي". ثم زيد الحكم الصادر على الفتاة في وقت لاحق إلى ٢٠٠ جلدة والسجن لمدة ستة أشهر. وفي خاتمة المطاف أصدر الملك عفواً ملكياً عنها، وإن كان لم يُشِر ضمناً إلى حدوث أي خطأ في الحكم القضائي.

٤٧- ولا يتضمن التشريع السعودي تجريماً محدداً للاغتصاب كما لا يُنص فيه تحديداً على أي عقوبات للاغتصاب أو للأنواع الأخرى من العنف الجنسي، وإن كان يمكن للقضاة أن يُصدروا حكماً فيما يبدو بالاستناد إلى جريمة "الفساد في الأرض" كما هي محددة في الشريعة الإسلامية. وتخشى الضحايا من حكم المجتمع والقضاء عليهن وتوجيه الاتهام إليهن باقترافهن الزنا إذا حدث أن قدمنَ شكاوى بشأن الاغتصاب. وثمة مسألة أخرى هي عدم وجود مبادئ توجيهية تمكّن المهنيين العاملين في مجال الصحة من التعرُّف على حالات الاغتصاب وإجراء الإحالات المناسبة.

٤٨- وأحد مصادر "الرعب" للنساء في الشارع هو إمكانية إلقاء القبض عليهن من جانب موظفي هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المعروفة شعبياً باسم الهيئة أو المطوِّعين، وهي هيئة مرخص لها إنفاذ القوانين وتتولى مسؤولية الحفاظ على الأخلاق في الأماكن العامة[٣٣]. وتفيد التقارير أن بعض أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولون عن ارتكاب تجاوزات خطيرة ومضايقة الأشخاص الذين يُفترض فيهم أنهم يخرجون عن "قواعد الدين" وتهديدهم وإلقاء القبض عليهم. ووفقاً لما ذكره مَن تحدثوا إليَّ، فإن أفراد الهيئة كثيراً ما يُطبِّقون أحكام جريمة "الخلوة" تطبيقاً واسعاً غير منضبط[٣٤] - ويبدو أن التمييز الدقيق بين الاختلاط الشرعي والاختلاط غير الشرعي بين الرجال والنساء متروك للتفسير الفردي للمطوِّع.

٤٩- وعلى الرغم من أن أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مطالَبون بالعمل بالتنسيق مع الشرطة وفي إطار الالتزام بحدود معيّنة فيما يتعلق بالقبض على الأشخاص واحتجازهم[٣٥] - على النحو المؤكَّد عليه في نظام الإجراءات الجزائية - تشير التقارير إلى أنهم كثيراً ما يتصرفون على نحو مستقل ودون خطوط واضحة للمسؤولية. وعلى سبيل المثال، رُفِضت في المحكمة الاتهامات الموجّهة إلى اثنين من أعضاء الهيئة واستند الرفض إلى أن هذه الهيئة لها حصانة[٣٦].

٣- الزواج والطلاق القسريان

٥٠- على الرغم من أن متوسط العمر عند الزواج الأول قد ازداد[٣٧]، وفي حين أنه لا توجد بيانات دقيقة عن مدى ظاهرة زواج الأطفال، فإنه يوجد قلق متنامٍ بشأن هذه الممارسة التي تختلف تبعاً للمستوى الاجتماعي - الاقتصادي للأسرة والظروف المحلية. ويمكن لولي أمر الفتاة أن يُجبِرها على الزواج من رجل أكبر سناً أو من رجل يعاني من إعاقات ذهنية وذلك لاعتبارات مالية أو أُسرية[٣٨]. وفي الآونة الأخيرة، فإن قيام والد طفلة عمرها ٨ سنوات، كان يحتاج إلى الصداق المقدَّم لحل مشاكله المالية، بتزويج ابنته من رجل عمره ٥٨ عاماً قد أثار ردود فعل قوية لدى النشطاء في هذا المجال ولدى وسائط الإعلام الوطنية والدولية. ورفضت محكمة العنيزة طلب أمها تطليق الطفلة على أساس أن هذه القضية ينبغي فيها انتظار بلوغ الفتاة الحيض. وأشارت رسالة حكومية في الآونة الأخيرة إلى أن المحكمة قد فسخت عقد الزواج.

---

(٣٣) قامت الهيئة بإلقاء القبض ٤٠٠ ٠٠٠ مرة في عام ٢٠٠٥ بخصوص مسائل تتراوح بين مخالفة قواعد الزي الإسلامي *والخلوة* وعدم حضور الصلاة وجرائم استهلاك الكحول أو المخدرات.

(٣٤) وقعت أثناء زيارتي حادثة لها دلالاتها. فقد أُلقي القبض على سيدة أعمال من جدة بينما كانت تتناول القهوة مع زميلها في مقهى عام؛ وعوملت معاملة مهينة وغير قانونية قبل إطلاق سراحها في اليوم التالي. انظر "Saudi human rights official slams vice cops in Yara Case"، و "Commission waging a battle for territory", *Arab News*, 10 and 28 February 2008.

(٣٥) وفقاً لما ذكرته وزارة الداخلية، فإن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مُلزَمة بنقل المشتبه فيهم دون تأخير إلى هيئة التحقيق والادعاءات العامة التي يشرف عليها وزير الداخلية.

(٣٦) سعود البلوي، صحيفة *الوطن*، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(٣٧) من سن ٢١,٧ سنة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٤,٩ سنة في عام ٢٠٠٠ في حالة النساء.

(٣٨) النشرة الإخبارية لهيئة حقوق الإنسان السعودية، المجلد ١، العدد ٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٥١- وكثيراً ما تعرِّض الزيجات القسرية الفتيات لخطر إساءة المعاملة والعنف. فإحدى النساء اللائي التقيتُ بهن قد تعرضت للاعتداء البدني عندما كانت طفلة من جانب شقيقها، الذي أجبرها على الزواج من رجل عندما كان عمرها ١٤ عاماً، وقام أيضاً بالاعتداء البدني عليها. وقد تمكّنت، بفضل المساعدة التي تلقتها من لجنة للحماية الاجتماعية، من الحصول على الطلاق بعد السعي الحثيث من جانبها لمدة ١٠ سنوات. ومُنحت رعاية أطفالها الأربعة لزوجها السابق.

٥٢- ولا يوجد قانون يحدِّد سن الزواج كما أن زواج الأطفال ليس محظوراً. وترتكز هذه الممارسة على مبادئ الشريعة، التي يرتبط وفقاً لها النضج بالبلوغ، الذي يمكن أن يبدأ في سن مبكرة قد تكون تسع سنوات في حالة البنات. وقد نُقِل في الآونة الأخيرة عن المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء، قوله إنه يجوز زواج طفلة عمرها ١٠ سنوات أو ١٢ عاماً. وعلى الرغم من احترام آراء المفتي، فإنها غير ملزِمة للحكومة. وعقب المناقشات التي دارت حول الحكم الصادر عن محكمة العنيزة، فإن هيئة حقوق الإنسان قد استنكرت زواج القاصرات باعتباره يشكل "تجاوزات غير إنسانية" وطالبت جميع الجهات الحكومية باعتماد موقف واضح بشأن زواج الأطفال والزواج القسري من أجل إنهاء هذه الممارسة بالنظر إلى ما لها من "آثار صحية بالغة الخطورة على صحة الأم القاصر" ونموها الشخصي[٣٩]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وافق مجلس الشورى على قانون يحدِّد رسمياً سن البلوغ بـ ١٨ عاماً، وإن كان من غير المعروف ما إذا كان هذا سينطبق أيضاً على السن القانونية للزواج.

٥٣- ولولي الأمر أيضاً سلطة فسخ الزواج إذا اعتبره غير مناسب. ولا يبدو أن هذه الممارسة واسعة الانتشار ولكن سُلِّطت الأضواء عليها وطنياً ودولياً بفعل واقعة الطلاق القسري لفاطمة عزاز ومنصور التيماني. وقد تلقيتُ أيضاً تقارير عن عشر محاولات أخرى لإلغاء زيجات بالاستناد إلى عدم تناسب المستوى الاجتماعي للقبيلة، عُرضت على المحكمة بعد قضية فاطمة ومنصور. ويبدو أن الإجراءات القضائية قد أُوقفت في انتظار حل القضية الأخيرة.

٥٤- وقد ظلت فاطمة ومنصور، ولديهما طفلان، متزوجين طوال عدة سنوات بموافقة والد فاطمة. وفي عام ٢٠٠٥، بعد وفاة الوالد، طلَّقت المحكمة الزوجين على أساس عدم تناسب المستوى بين القبيلتين بناءً على طلب من إخوة فاطمة غير الأشقاء، الذين أصبحوا أولياء عليها. وأُلقي القبض على الزوجين في عام ٢٠٠٦ بتهمة العيش معاً كزوجين غير متزوجين. وسُجنت فاطمة تسعة أشهر قبل إيوائها مع طفلها البالغ من العمر عامين في مؤسسة حكومية حيث زرتُها. وترفض فاطمة مغادرة مبنى الأيتام الذي تقيم فيه إلى أن يُعاد شمل أسرتها. وفقد منصور عمله وهو يعيش مع ابنتيهما البالغة من العمر خمس سنوات بمساعدة من أناس مهتمين. وخلال زيارتي، أمكن لي أن أشاهد مباشرة حالة اليأس لدى فاطمة ومنصور. ورغم أن هيئة حقوق الإنسان قد أكدت لي أن الزوجين سيُعاد جمع شملهما وأن القضية قد قُدمت إلى السلطات المختصة فإن هذه القضية كانت وقت تقديم هذا التقرير ما زالت معلقة.

٥٥- وأفادت التقارير أن قرار القاضي بتطليق فاطمة ومنصور قسراً قد استند إلى حرصه على تجنب "التوترات الاجتماعية" التي يمكن أن تنشأ بسبب خرق الأعراف القبلية. بيد أن هذه الأحكام تشكل انتهاكاً واضحاً للمبادئ الإسلامية الأساسية ولمبادئ النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية (المادتان التاسعة والعاشرة من هذا النظام) التي تعرّف الأسرة بأنها نواة المجتمع السعودي وأن الدولة مُلزمة بتعزيزها. وقضية فاطمة ومنصور هي رمز

---

(٣٩) النشرة الإخبارية لهيئة حقوق الإنسان.

لعدم الامتثال لهذا النظام الأساسي وتوضح الطبيعة التعسفية لإدارة العدالة كما توضح المدى الـــذي يمكـــن في حدوده إساءة استعمال نظام الولاية.

٤- التجاوزات المرتكبة في حق العاملات الوافدات

٥٦- العاملات الأجنبيات في المملكة العربية السعودية يعملن بشكل غالب كخادمات كما يعملن إلى حد ما في قطاع التمريض. ووفقاً لتقديرات الحكومة والمنظمات غير الحكومية فإن عدد العاملات في الخدمة المترلية كان يتراوح بين مليون ومليون ونصف عاملة في أوائل عام ٢٠٠٨[٤٠].

٥٧- وفي حين أن معظم العاملات الوافدات يأتين إلى المملكة العربية السعودية بصورة طوعية، فإنـــه يجـــري الاتجار ببعضهن، حسبما يُدعى، لغرض السخرة (العمل القسري) أو الاستقلال الجنسي[٤١]. ولدى وصول جميع الوافدين، تؤخذ منهم جوازات سفرهم ورخص إقامتهم - على عكس مضمون قـــرار مجلـــس الـــوزراء رقـــم ١٦٦(٢٠٠٠) - ويكتشف البعض أنهم يعيشون أوضاعاً شبيهة بالرق. وتحدثت التقارير أيضاً عن الاتجار بأطفال من بلدان مثل الصومال أو تشاد لغرض الاستغلال الجنسي أو السخرة والتسول. بيد أن المسؤولين الحكـــوميين يتحدثون عن وجود مبادرات جارية ترمي إلى منع هذه الجرائم، وأنه قد تم الانتهاء من وضع قانون بشأن الاتجار بالأشخاص ويجري عرضه على مجلس الشورى[٤٢].

٥٨- وفي حين أن العاملين بالخدمة المترلية يشكلون أقل من ربع القوة العاملة الوافدة، تتحدث السفارات الممثلة للبلدان المرسِلة للقوة العاملة عن أن التجاوزات التي تُرتكب بحقهم تشكل الأغلبية الساحقة من الشكاوى الواردة. ولا يوجد قانون يكفل حداً أدنى من الأجور، على الرغم من أن بعض البلدان المرسِلة للعمالة قد بدأت التفاوض على تحديد الأجور مع مكاتب الاستقدام والحكومة السعودية. وكثيراً ما يواجه العاملون في الخدمة المترلية، شأنهم في ذلك شأن باقي العمال الوافدين، تأخيرات في دفع المرتبات أو عدم دفعها. وأرباب العمل الذين لا يـــدفعون مرتبات العاملين لديهم في الوقت المحدد عُرضة للمعاقبة وللمنع من الاستقدام لمدة سنة[٤٣]، وإن كان لا يبدو أن هذا القرار يطبَّق بصورة منهجية.

٥٩- والعاملات في الخدمة المترلية هن من بين أكثر الفئات عُرضة لإساءة المعاملة. فالشهادات المباشرة، فضلاً عن تقارير السفارات والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام، تؤكد أن هؤلاء النساء يقعن ضحايا لإســـاءة المعاملة البدنية واللفظية وللاعتداء الجنسي وأنه يجري أحياناً إبقاؤهن حبيسات المترل دون وجـــود أي إمكانيـــة

---

(٤٠) انظر: Human Rights Watch, "As if I'm not human: Abuses against Asian migrant workers in Saudi Arabia", 2008: 15-16.

(٤١) على سبيل المثال، فإن امرأة وُظِّفت في الفلبين للعمل كأخصائية تجميل قد أُجبرت على العمل كخادمة. وأساء مخدومها معاملتها وعانت من إصابات بليغة أثناء محاولتها الفرار. *عرب نيوز*، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٤٢) رسالة من الحكومة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٤٣) القرار الوزاري رقم ١/١١١ الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

لإجراء أو تلقي مكالمات هاتفية، أو أنه يجري منعهن من مغادرة المترل عندما يرغبن ذلك. ويشكل العمل المفرط والحرمان من الغذاء شكلين آخرين من أشكال إساءة المعاملة التي يُبلغ عنها بصورة عامة(٤٤).

٦٠- وفي سجن النساء بالرياض كانت معظم النزيلات، من بين ١ ٢٠٠ نزيلة، هن عاملات أجانب في الخدمة المترلية من آسيا وأفريقيا، باستثناء نحو ٢٤ مواطنة سعودية. وقد أُلقي القبض عليهن وإدانتهن إما بسبب "جرائم أخلاقية" (الزنا، المقدمات الجنسية، الخلوة) أو بسبب جرائم مثل السرقة أو التسول أو حمل بطاقات هوية مزورة أو الهرب. وكثيراً ما ألقت الشرطة أو أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القبض على نساء لأفعال تبدو بريئة، مثل السير في الشارع أو التحدث إلى شخص في متجر خدمة ذاتية.

٦١- وقد أخبرتني نزيلة إندونيسية ما يلي: "عملتُ خادمة لمدة أربع سنوات. وقد أخذ كفيلي جواز سفري ورخصة إقامتي. ولم يدفع لي أي مرتب. وقد اعتدى عليَّ جنسياً أثناء أسبوع كانت زوجته متغيبة فيه عن المترل. ثم رفضني وأوقف عملي. وكنت أعيش في الشارع عندما ضبطتني الشرطة الدينية مع ابن مخدومي وحُكم عليَّ بالسجن لمدة عام وشهرين وبالجَلد ٢٠٠ جَلدة. ولم يحكم على ابن مخدومي إلا بالسجن شهرين اثنين و١٠٠ جَلدة".

٦٢- وكانت أغلبية النساء المودعات في السجن هنّ رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لفترات طويلة بشكل مفرط تصل إلى عام ونصف العام. وكان بعضهن ما زلن قيد الاحتجاز على الرغم من انتهاء المدة المحكوم بها عليهن. وشكت معظمهن من أنه لم يجرِ إبلاغهن بالإجراءات القضائية وبأسباب إلقاء القبض عليهن على وجه الدقة، أو بحقوقهن كمتهمات. وتوجد أيضاً وافدات ينتظرن تنفيذ الإعدام فيهن وتوجد أوجه قلق من أن الحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية لم يراعَ في القضايا الخاصة بهن(٤٥).

٦٣- وتتأثر النساء الأجانب، وخاصة العاملات في الخدمة المترلية، تأثراً غير متناسب بما تأخذ به المملكة العربية السعودية من فصل صارم بين الجنسين وممارسات تقييدية تجاه المرأة. إذ يجري عزلهن في المنازل الخاصة، ويظللن عرضة لإساءة المعاملة والافتقار إلى إمكانية إصلاح الوضع. والتحيزات ضد الوافدين، التي يُعانَى منها بصورة عامة عبر مختلف مكونات المجتمع، بما في ذلك المعاناة منها على أيدي أرباب العمل والموظفين، هي عوامل تزيد الوضع تعقيداً. كما أن عدم وجود نظام لتتبع الحالات إنما يعزز من إمكانية وقوع تجاوزات للوافدين، الذين يصلون في

---

(٤٤) تبين البيانات التي جمَّعتها سفارة موفدة للعمالة استناداً إلى التقارير الطوعية المتعلقة بالخادمات الهاربات في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٨ أن الخادمات يلذن بالفرار بسبب: عدم دفع المرتب: ٢٧ في المائة؛ والمضايقة: ١٥ في المائة؛ والمرض/عدم اللياقة للعمل: ١١ في المائة؛ والعمل المفرط: ٨ في المائة؛ والاعتداء البدني: ٧ في المائة؛ والحرمان من الغذاء: ٧ في المائة؛ والتحرش/الاعتداء الجنسي: ٦ في المائة؛ والإبقاء بعد إتمام فترة السنتين: ٥ في المائة؛ والحرمان من الإقامة: ٥ في المائة؛ والحرمان من الاتصال بالأسرة أو الحنين إلى الوطن: ٤ في المائة؛ وأسباب أخرى: ٥ في المائة.

(٤٥) وفقاً لما ذكرته منظمة العفو الدولية، ففي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨، فإن مجموع عدد الأشخاص الذين أُعدموا وهو ١ ٦٣٩ شخصاً كان من بينهم ٨٣٠ عاملاً أجنبياً و٨٠٩ مواطنين سعوديين (ورقة مقدمة إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، AI/SAU/UPR/SA/2009). انظر أيضاً الملاحظات الختامية، CERD/C/62/CO/8؛ وتقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، A/HRC/8/3/Add.1.

مجموعات تضم مئات الأشخاص عادة عن طريق مكاتب الاستقدام بـ "تأشيرات جماعية". وهكذا فإنه لا الحكومة السعودية ولا البلد الموفِد للعمالة يمكن أن يتحقق من المكان الذي ذهب إليه هؤلاء الوافدون على وجه الدقة.

٦٤- وعلاوة على ذلك فإن نظام الكفالة يزيد من مخاطر التعرض للاستغلال وإساءة المعاملة بالنظر إلى أن رب العمل يتحمل المسؤولية عن منح الإذن قبل أن يكون في إمكان العامل دخول المملكة العربية السعودية أو تغيير عمله أو مغادرة البلد. وقد ساق البعض حجة مفادها أنه لما كان أرباب العمل يتحملون تكلفة استقدام العاملين الأجانب (عادة ما تتراوح بين ٠٠٠ ٥ و٠٠٠ ٩ ريال سعودي)، فإنه قد ينشأ لديهم إحساس بالملكية بخصوص العاملين في خدمتهم المترلية ويترلقون إلى سلوك تعسفي إزاءهم. وقد وُجدت حالات موثَّقة لعامِلين ليس في مقدورهم الافتكاك من أوضاع إساءة المعاملة أو العودة إلى بلدانهم عند إتمام عقودهم بسبب رفض رب العمل منحهم الإذن.

٦٥- وكان هذا النظام موضع استعراض في الآونة الأخيرة من جانب وزارة العمل مع وجود خطط لنقل سلطة الكفالة من أرباب العمل الأفراد إلى بضع وكالات توظيف كبيرة. وهذه مبادرة تبشر بالخير بشرط تضمينها أحكاماً لتنظيم الأمور ورصدها.

باء - ردود الفعل إزاء العنف المرتكب ضد النساء

٦٦- تمثل أحد التطورات المشجعة في السنوات الأخيرة في هدم المحظور الذي يكتنف تناول مسألة العنف المرتكب ضد المرأة وهو قضية تشغل الآن على نحو متزايد الخطاب العام وجدول الأعمال العام.

٦٧- وإحدى أبرز المبادرات في معرض الاستجابة لهذه المشكلة يتمثل في برنامج الأمان الأسري الوطني، الذي يُدار في إطار الشؤون الصحية بالحرس الوطني، ويهدف إلى منع العنف عن طريق التدريب والتوعية وتقديم الخدمات إلى الضحايا. وظل هذا المركز، منذ إنشائه، ينظم دورات تدريبية للاختصاصيين الاجتماعيين والشرطة وخبراء الطب الشرعي والأطباء النفسانيين بشأن قضية إساءة معاملة الأطفال. ويُقال إن إساءة معاملة الأطفال قد أتاح مسألة تبدأ بها المناقشة علانيةً في المجتمع على نحو أكثر قبولاً منه في حالة العنف ضد النساء. وقد نما الطلب على خدمات البرنامج إلى حد أن هذا البرنامج يعمل الآن على مدار ٢٤ ساعة يومياً طوال الأسبوع للرد على الشكاوى المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال.

٦٨- وقد أخذ برنامج الأمان الأسري الوطني في الآونة الأخيرة في توسيع نطاق أعماله بشأن العنف المترلي عن طريق تقديم التدريب والخدمات الصحية والمساعدة إلى النساء في تقديم الشكاوى إلى الشرطة وفي الحصول على التقرير الطبي القانوني المطلوب. وقام البرنامج أيضاً بالترتيب للإيواء الطارئ، والإقامة الأطول أجلاً في بعض الحالات، وإيجاد آباء وأمهات يرعون الأطفال المساء معاملتهم.

٦٩- ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بدأ برنامج الأمان الأسري الوطني ووزارة الصحة في إقامة مراكز لحماية الأسرة في كل مستشفى في المملكة، وهي مراكز تتكون من موظفين مدرَّبين على التعرُّف على حالات إساءة المعاملة ومعالجتها. ووقت القيام بزيارتي، كان قد أُرسل توجيه يبلغ جميع المستشفيات بخطة إقامة هذه المراكز وبدأ تدريب الموظفين. كما كانت توجد خطط لإنشاء سجل وطني لحالات العنف المرتكب ضد الأطفال والنساء، وكان يجري إعداد استمارات للإبلاغ تحقيقاً لهذه الغاية.

٧٠- ومنذ عام ٢٠٠٤، تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء وإدارة لجان للحماية الاجتماعية في جميع المناطق، تُمثَّل فيها الوزارات المعنية الأخرى. وتتلقى هذه اللجان شكاوى إساءة المعاملة النفسية والبدنية من النساء والأطفال، وتقدم توصيات لمعالجتها، وتقدم المساعدة النفسية والطبية. وشرح ممثلو الوزارة أن النساء اللاتي يحتجن إلى سكن طويل الأجل يمكن أن يستفدن من برنامج الرعاية الاجتماعية المعتاد لدى الوزارة.

٧١- وأعرب بعض من تحدثوا إليَّ عن القلق من أن أداء لجان الحماية الاجتماعية والنهج الذي تسير عليه يتباينان كما أن الطريقة التي تتناول بها النزاعات الأسرية كثيراً ما تثبّط النساء عن الإفلات من العلاقات المسيئة لهن[٤٦]. وأكد المسؤولون على أن الهدف من هذه اللجان هو الحفاظ على وحدة الأسرة وليس فرض تغييرات على المجتمع لم يحن وقتها. وفي حين أنه يمكن فهم النية التي تكمن وراء ذلك، فإن هذا ينبغي ألا يأتي على حساب حماية المرأة من إساءة المعاملة وتوفير الإنصاف لها.

٧٢- وتقوم أيضاً المنظمات الخيرية، التي كثيراً ما ترعاها الأسرة المالكة، بتقديم الخدمات إلى ضحايا العنف. وقد ذهبت بضع منظمات من هذه إلى أبعد من حدود النموذج التقليدي للعمل الخيري وذلك بتقديم برامج أكثر تمكيناً للمرأة مثل برامج تقديم السُّلف الصغيرة ودورات محو الأمية أو دورات التدريب المهني. وهي تقوم أيضاً بحملات للتوعية بشأن العنف الأسري وتبقى على اتصال مع السلطات المختصة بغية إيجاد حلول للحالات الفردية بما في ذلك حلها عن طريق مساعدة النساء في عرض الحالة على المحكمة.

٧٣- وستستفيد إمكانية وصول المرأة إلى العدالة من الإصلاحات القضائية التي أُعلن عنها في عام ٢٠٠٧ في المرسوم الملكي رقم ميم/٧٨. وتشمل هذه الإصلاحات إصدار النظامين الجديدين للقضاء وديوان المظالم وتتوخى، في جملة أمور، إنشاء محاكم للأحوال الشخصية تتناول قضايا الأسرة. وفضلاً عن ذلك، فإن المرسوم الملكي رقم ميم/٨٣٨٢ (٢٠٠٨) قد وافق على وضع برنامج لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الداعية إلى إيجاد أقسام نسائية في المحاكم وكتابات العدل (بإشراف إدارة نسائية)، والاستجابة على نحو فعال للشكاوى المقدمة من النساء[٤٧].

جيم - الإطار التشريعي والمؤسسي

١- أوجه الغموض القانونية وإدارة العدل

٧٤- يرتكز النظام القانوني والقضائي السعودي على الشريعة الإسلامية وشروحها، وهو في معظمه غير مدوَّن. وبصورة خاصة، لا يوجد قانون مكتوب ينظم الحالات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والمسائل الأسرية، كما لا يوجد قانون عقوبات مدوَّن. ولا توجد أيضاً أحكام أو قواعد تجرِّم العنف المرتكب ضد المرأة، وإن كان قد وُضع مؤخراً قانونان بشأن إساءة معاملة الأطفال والعنف المترلي، وقد أُبلغتُ أنهما قُدما في الآونة الأخيرة إلى أعلى سلطة من أجل الموافقة عليهما.

---

(٤٦) يوجد لدى بعض اللجان، مثل تلك القائمة في جدة، نهج أكثر شمولاً وهي تقدم الدعم إلى النساء اللاتي يُردن تقديم شكاوى.

(٤٧) انظر التقرير الوطني المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل، الفقرة ٤٦.

٧٥- ويؤدي عدم تدوين القوانين إلى ترك تفسير الشريعة وتطبيقها ليكونا من شأن المحاكم وهيئة كبار العلماء، التي يعينها الملك. ووفقاً لنظام القضاء، يُتوقع من القضاة أن يكونوا عالمين بالشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي وأن يكونوا حاصلين على شهادة من إحدى كليات الشريعة. ويوجد توافق عام في الآراء على أن القضاة يتمتعون بسلطة تقديرية هامة في الفصل في القضايا. وهكذا يمكن أن تختلف الأحكام من محكمة إلى أخرى بل ومن قضية إلى أخرى. وتفيد التقارير أن القضاة يطبقون مبادئ توجيهية مستمدة من الأعراف والتقاليد مثل تلك التي كانت تطبقها القبائل في عصر الجاهلية، والتي كثيراً ما تتعارض مع الالتزامات الواردة في الشريعة أو في الصكوك الدولية التي صدَّقت عليها المملكة العربية السعودية. ومن الأمثلة البيِّنة على ذلك الطلاق القسري للنساء مثل ما حدث في قضية فاطمة عزاز ومنصور التيماني[٤٨].

٧٦- ويشكل الافتقار إلى الوضوح القانوني إلى جانب السلطات التقديرية للقضاة أمراً إشكالياً بصورة خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة في محاكمة عادلة. إذ توجد تقارير تتحدث عن نساء يُمنعن من المثول أمام المحكمة أو الاستماع إليهن فيها، ويقال إن معايير الأدلة تميز ضد النساء، التي تعادل شهادتها نصف شهادة الرجل، وفقاً للشريعة الإسلامية. وفي ضوء هذه المعايير وكون المرأة لا تُمنح حقوقاً متساوية فيما يتعلق بالمسائل الأسرية، فإن من الصعب كثيراً على المرأة - وهي صعوبة تزداد كثيراً في حالة الوافدات الأجنبيات - إثبات وقوع العنف الأسري أو الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي[٤٩].

٧٧- ولم يكن نظام القضاء لعام ١٩٧٥[٥٠] يتسم بالامتثال لمبادئ استقلال القضاء والفصل بين السلطات ولم يكن يضمن الاتساق فيما يتعلق بمراجعة ورصد الممارسات والأحكام القضائية[٥١]. ونظام القضاء الجديد لعام ٢٠٠٧ ينقل عدداً من المهام التي كان يُعهد بها سابقاً لوزارة العدل إلى مجلس القضاء الأعلى الذي يعهد إليه الآن بمهمة استعراض الأحكام القضائية وإبداء رأيه في حيثياتها القضائية من وجهة نظر ... مدى اتفاقها مع هدف ضمان العدل في ضوء الأوضاع والظروف المتغيرة[٥٢]. ومن الأمور الحاسمة الأهمية حقاً ضمان قيام المحكمة العليا ببحث ومراقبة الممارسات والمبادئ القضائية بقصد ضمان الإنصاف والاتساق في جميع المسائل المتصلة بالقضاء، بما في ذلك الأحكام القضائية. وقد أُكد لي أيضاً أنه سيجري إنشاء مركز للبحوث في وزارة العدل سيعيَّن موظفوه من الاختصاصيين الذين سينشرون أحكاماً قضائية مختارة، بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى[٥٣].

---

(٤٨) انظر ما تقدَّم، الفصل الثالث - ألف.

(٤٩) تقضي الشريعة بوجوب اعتراف المتهم أو وجوب شهادة أربعة رجال بالغين يؤكدون وقوع الزنا.

(٥٠) وفقاً لنظام القضاء (المادة الحادية والسبعون)، المرسوم الملكي رقم ميم/٦٤، فإنه "مع الإخلال بما للقضاء من حياد واستقلال في القضاء يكون لوزير العدل حق الإشراف على جميع المحاكم والقضاة".

(٥١) المرجع نفسه، المادتان الثامنة، والتاسعة والثمانون.

(٥٢) رسالة حكومية مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، بالإشارة إلى المادتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة من نظام القضاء الجديد لعام ٢٠٠٧.

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

٧٨- وأوضح المسؤولون أن الاتجاه يسير نحو تدوين الممارسات القضائية في صورة قانون والاعتماد بدرجة أقل فأقل على السوابق القضائية التي لم تعد مسايرة للتطورات. ويرحَّب بزيادة التدوين بالنظر إلى أن الجرائم والمشاكل الاجتماعية الجديدة تتطلب استجابات قانونية محددة. وتعكف حالياً هيئة خبراء، كلفها مجلس الوزراء بصياغة أنظمة قانونية، على تدوين الأحكام الجنائية، وإن كان الإطار الزمني المتوقع لهذا المسعى غير واضح[٥٤].

٢- الطلاق وحضانة الأطفال

٧٩- تؤثر أيضاً الممارسات القضائية المتعلقة بالطلاق وحضانة الأطفال على قدرة المرأة على الهروب من الزيجات المنطوية على إساءة معاملتها. ووفقاً للتقدير المقدم من الدولة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة[٥٥]، تبيح الأنظمة للمرأة الحق في طلب التفريق "للضرر" أو لغياب الزوج بلا عذر مقبول أو إذا حُكم على الزوج بعقوبة السجن، أو إذا "امتنع الزوج عن الإنفاق عليها". أما في مجال التطبيق، فإن إجراءات حصول المرأة على الطلاق هي إجراءات مطوَّلة وقد لا تأتي بحل، بالنظر إلى أنه يجب على المرأة أن تثبت على نحو شامل أسباب طلب الطلاق. ويجوز للمرأة أيضاً أن تدفع مقابل إنهاء الزواج عن طريق الخُلع، إن كانت لديها القدرة على تحمله.

٨٠- وعلى العكس من ذلك، فإنه يحق للرجل أن يطلق دون أن يتعين عليه إثبات أسباب معينة لهذا الطلاق. ويوجد قلق متنامٍ إزاء معدلات الطلاقات المتزايدة - التي يكون معظمها بقرار من الرجل. ووفقاً لما ذكرته وزارة الشؤون الاجتماعية، فإن معدل الطلاق في أوائل عام ٢٠٠٨ كان ٣٠ في المائة، على الرغم من أن تقارير المنظمات غير الحكومية وتقارير وسائط الإعلام توضح أن هذا المعدل يمكن أن يصل إلى ٦٠ في المائة.

٨١- ومن الصعب أيضاً الحصول على الطلاق بالاستناد إلى العنف المترلي بالنظر إلى ما يقال عن أن القضاة يطلبون مستويات من الأدلة يصعب، إن لم يكن يستحيل، على النساء تقديمها[٥٦]. وفي حالة الطلاق، يمكن للمرأة السعودية أن تحتفظ بأطفالها إلى أن يبلغوا سن سبع سنوات بالنسبة إلى البنات وتسع سنوات بالنسبة إلى الأولاد. أما الولاية على الأطفال الذين تزيد سنهم عن هذين العمرين فتُعطى عادة للأب أو لأسرته إذا كان متوفياً. وفي الحالات النادرة التي يجوز منح المرأة فيها الولاية المادية، يحتفظ الأب بالولاية القانونية. وهذا يعني مثلاً أن جميع المعاملات التي تُجرى بالنيابة عن الطفل تتطلب موافقة الأب. كذلك فإن الأجنبيات المتزوجات من مواطنين سعوديين يواجهن تمييزاً يُعتد به في مسائل الولاية عن الأطفال والطلاق.

٣- إطار حماية الوافدين العاملين في الخدمة المترلية

٨٢- يستبعد نظام العمل السعودي العاملين الأجانب في الخدمة المترلية (المادة السابعة (٢)). وهكذا فإن هؤلاء يفتقرون إلى الحماية القانونية المكفولة للعاملين الآخرين مثل دفع أجر العمل الإضافي أو فرض حدود على ساعات العمل. وتتسم آليات وموارد الحماية للعاملين في الخدمة المترلية بأنها ضعيفة بصورة عامة ونادراً ما يُبلَّغ

---

(٥٤) انظر: www.asianews.it/index.php?=en&art=12832&geo=42&size=A#.

(٥٥) CEDAW/C/SAU/2، الصفحة ٤٨.

(٥٦) انظر e.g. *Shadow report* on UPR.

عن إساءة معاملتهم. وتقتصر الجزاءات التي تُوقع في حالة السخرة (العمل القسري)، بموجب نظام العمل على دفع غرامات أو على المنع من الاستقدام مستقبلاً ولذلك فإنها لا تشكل رادعاً كافياً. وأشارت الحكومة، في عهد أقرب، إلى أن "مشروع اللائحة التي تنظم استخدام عمال الخدمة المترلية ومن في حكمهم" قد قُدمت من وزارة العمل إلى مجلس الوزراء لاستعراضها قبل اعتمادها[٥٧]، ولكن وقت الانتهاء من وضع هذا التقرير لم يكن قد تم اعتماد هذه اللائحة.

٨٣- والعاملون في الخدمة المترلية الذين يحاولون الحصول على إنصاف يواجهون، في كثير من الحالات، التهديد بتوجيه اتهامات مضادة إليهم مثل الزنا أو غيره من "سوء السلوك" الأخلاقي، والسرقة، وتوقيع جزاءات عليهم لتركهم مخدوميهم وبذلك يكونون قد انتهكوا الأنظمة المتعلقة بالهجرة والعقود[٥٨]. وقد يؤدي فعلاً رفع دعوى أمام المحكمة إلى تحقيق عكس الهدف المرجو، ولا سيما في حالات الاعتداء الجنسي التي نادراً ما ينتج عنها صدور إدانات. كما أن المحاكمات المطولة تثبّط المهاجرين عن رفع دعاوى أمام المحكمة بالنظر إلى عدم استطاعتهم الانتظار في المملكة العربية السعودية دون عمل لفترة طويلة جداً. وهكذا فإن المهاجرين يتلقون بصورة عامة نصيحة من سفارتهم بالقبول بتعويض بدلاً من رفع دعوى أمام المحكمة. بيد أن المفاوضات بين أرباب العمل والعاملين كثيراً ما تسفر عن تسويات غير منصفة للأخيرين.

٨٤- وتدير وزارة الشؤون الاجتماعية مركزاً في الرياض للخادمات (مركز خادمات الرياض) لمن يحتجن إلى تأشيرات خروج أو وثائق هوية أو من يكنّ طرفاً في منازعات مع مخدوميهن. ووفقاً لبعض المصادر، فإن مركز الإيواء هذا مكتظ (عادة ما يأوي ما بين ١ ٠٠٠ و١ ٥٠٠ عاملة) ولا يستطيع مواجهة الطلب عليه. وكثيراً ما ينتظر العاملون في الخدمة المترلية شهوراً دون سماع أي أخبار عن قضاياهم.

٨٥- ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٤، توجد إدارة لرعاية شؤون العمالة الوافدة في وزارة العمل[٥٩]. كما أن الوزارة تدير أكثر من ٣٠ مكتب عمل في جميع أرجاء المملكة، تتمثل مهامها، طبقاً لنظام العمل السعودي، في بحث وتسوية منازعات العمل بين أرباب العمل والعمال، وهي تحيل الحالات إلى اللجان الابتدائية لتسوية المنازعات. وفي حين أن التقرير المقدم من الدولة إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل[٦٠] يؤكد أنه يمكن للعاملين في الخدمة المترلية اللجوء إلى هذه اللجان للحصول على انتصاف فإن مصادر أخرى تشير إلى أنه بالنظر إلى استبعاد العاملين في الخدمة المترلية من نظام العمل، لا يمكن في الواقع العملي لهؤلاء أن يستفيدوا من المساعدة التي تقدمها هذه المكاتب ويجري إحالتهم بصورة منهجية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.

---

(٥٧) رسالة من الحكومة مؤرخةً ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٥٨) انظر: Human Rights Watch, "As if I'm not human" *op. cit.*; Also, interview with embassy of sending country.

(٥٩) وزارة العمل، المرسوم رقم ١/٧٨٣.

(٦٠) انظر التقرير الوطني المقدم إلى الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الفقرة ٣٨.

٨٦- وتدير بعض السفارات بيوتاً آمنة تابعة لها من أجل مواطنيها الفارين كثيراً ما تكون ذات نوعية رديئة ومكتظة. وكانت إحدى السفارات التي زرتُها تستقبل في اليوم ١٥ خادمة هاربة مما يجعل من العصب على موظفي السفارة القليلي العدد تناول حجم الشكاوى المقدمة. وهم ليس لديهم سوى موارد ضئيلة لدعم الإجراءات القانونية والإدارية التي قد يرغب العمال الوافدون في اتخاذها. كما أنهم ليسوا مجهزين لمساعدة الخادمات في أنحاء أخرى من البلد خلاف الرياض وجدة، لا وجود للسفارات والقنصليات بها.

٨٧- ولم توقّع معظم البلدان الموفِدة لعمال اتفاقات ثنائية مع المملكة العربية السعودية لتنظيم أوضاع عمل العاملين في الخدمة المترلية ولتنظيم آليات لتحقيق الانتصاف. ونتيجة لذلك، فإن السفارات تستخدم بصورة عامة الوسائل الدبلوماسية للتفاوض على دفع المرتب أو ضمان إطلاق سراح العامل الوافد من السجن. ومما يثير الإشكال أن هذه البلدان المصدرة للعمالة تعتمد على تحويلات المهاجرين مما قد يجعلها مترددة في السعي إلى تحقيق أوضاع أفضل لمواطنيها العاملين في المملكة العربية السعودية خشية أن يجري خفض الحصص المحددة لمواطنيها. وقال أحد موظفي سفارة لي "إن أيدينا مغلولة".

٨٨- وبينما أُبلغتُ بأنه لن يقوم مستشفى أو لجنة من لجان الحماية الاجتماعية بطرد عامل أجنبي يطلب المساعدة، فإنه توجد تقارير تتحدث عن رفض قبول وافدين فيها أو عن عدم وجود معلومات أساسية بشأن هذه الخدمات. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لما ذكرته مصادر السفارات، فبالنظر إلى أن الرعاية الصحية للشخص الوافد تكون من مسؤولية كفيله فإنه يتعين عليه أن يدفع تكلفة الرعاية الصحية إذا لم يكن مصحوباً.

٤- عدم وجود آلية وطنية لشؤون المرأة

٨٩- لا توجد مؤسسة تشرف على الشؤون المتصلة بالمرأة والمساواة بين الجنسين على وجه التحديد وتتناول هذه القضايا. ووفقاً لما جاء في تقريري الدولة المقدمين إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وافق قرار مجلس الوزراء رقم ٦٣ لعام ٢٠٠٣ على إنشاء لجنة وطنية عليا لشؤون المرأة. ووقت القيام بزيارتي، لم تكن هذه اللجنة قائمة ولم ترد أي معلومات في هذا الصدد منذ ذلك الحين.

٩٠- ويمكن أن يساعد وجود مؤسسة وطنية لمراقبة القضايا المتعلقة بالمرأة على تنسيق أعمال الهيئات المختلفة المسؤولة حالياً عن منع ارتكاب العنف ضد المرأة وعن حماية الضحايا، بما في ذلك تنفيذ القوانين بشأن العنف المترلي.

٩١- ويمكن أيضاً لآلية تُعنى بشؤون المرأة أن تؤدي دوراً هاماً في تنسيق وجمع البيانات المتعلقة بالعنف المرتكب ضد المرأة، وهو الأمر غير المتوافر حالياً. ولم يوجد لدى وزارة الداخلية أي بيانات مبوبة بحسب نوع الجنس أو الضحايا أو مرتكبي التجاوزات أو نوع إساءة المعاملة. ويبدو أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد بدأت في جمع إحصاءات بشأن حالات العنف المترلي المبلغ عنها (جُمعت أول إحصاءات في هذا الصدد عن العام ٢٠٠٥-٢٠٠٦)[٦١]. بيد أن هذه المعلومات ليست مجمَّعة ولا مسجلة على مستوى مركزي.

---

(٦١) انظر قائمة المسائل، CEDAW/C/SAU/Q/2، الفقرة ١٢.

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات

٩٢- إن أصوات وتطلعات ومطالب النساء السعوديات لها من التنوع والتعدد ما لتجاربهن الحياتية. ومن بين النساء السعوديات اللاتي التقيتُ بهن، أعرب بعضهن عن الرضا بحياتهن والارتياح بها. وأثارت أخريات أوجه قلق تتعلق بوجود مستويات خطيرة من الممارسات التمييزية ضد المرأة تنال من حقوقهن وكرامتهن كأفراد من البشر وتقوض القيم الحقيقية لمجتمعهن. وتوجد مع ذلك أخريات قمن بإطلاعي على التمييز وإساءة المعاملة اللذين يواجهنهما، مع قلة احتمالات تحقيق الانتصاف.

٩٣- ويعكس هذا التنوع القيود والفرص السائدة المتاحة للمرأة. وقد حدثت تطورات هامة في السنوات الماضية في مجال وضع المرأة، ولا سيما في مجال التعليم. بيد أن مشاركة المرأة في القوى العاملة في القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص تتخلف عن ذلك، على الرغم من أن القطاع الأخير يبدو أنه يتيح إمكانيات أكبر للعمالة وتحقيق الذات في الأجل الطويل. أما دور المرأة في مناصب صنع القرار فهو محدود. ويشكل نظام الولاية على المرأة وسياسة الفصل الصارم بين الجنسين عاملين رئيسيين يحولان دون تحقيق مشاركة أكبر من جانب المرأة في المجتمع والحياة العامة.

٩٤- وما زال الافتقار إلى الاستقلال الذاتي للمرأة وتبعيتها الاقتصادية، والممارسات التي تكتنف الطلاق وحضانة الأطفال، وعدم وجود قانون يجرم العنف المرتكب ضد المرأة، وأوجه عدم الاتساق في إنفاذ القوانين وإدارة العدالة هي عوامل تستمر في الحيلولة دون إفلات كثير من النساء من البيئات المتسمة بإساءة المعاملة. وفي هذا الصدد، فإن عدم وجود قوانين مكتوبة تنظم الحياة الخاصة وأحكام المحاكم ذات السلطة التقديرية يشكلان عقبة كبيرة أمام إمكانية وصول المرأة إلى العدالة. وما زال ينبغي عمل الكثير لضمان أن تنمي النساء إمكاناتهن بالكامل، ويصبحن شريكات متساويات في تحسين مجتمعهن، ولضمان أن تتمتع جميع النساء، بمن فيهن الوافدات العاملات في الخدمة المترلية، بحياة تخلو من إساءة المعاملة والتمييز.

٩٥- وأود أن أوجه التوصيات التالية في العديد من المجالات إلى حكومة المملكة العربية السعودية، كما يلي:

(أ) التمكين للمرأة ومشاركتها في المجال العام:

- تضمين القانون مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وتضمينه تعريفاً للتمييز المرتكز على نوع الجنس
- إنشاء آلية وطنية مستقلة للنهوض بالمرأة، يكون لها ضمن صلاحياتها امتيازات التدخل في حالة ارتكاب العنف ضد المرأة
- اتخاذ تدابير، بما في ذلك اتخاذها عن طريق حملات التوعية، لإنهاء ممارسة الولاية على المرأة وإلغاء الأحكام القانونية التي تتطلب إذن الولي، مثل تلك المتعلقة بسفر المرأة أو حصولها على الخدمات أو ممارستها العمل. وينبغي ضمان إخطار المؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك دوائر الخدمات الصحية ومؤسسات الأعمال الخاصة وشركات السفر، بهذه التغييرات ورصد الإجراءات التي تتخذها في هذا الصدد
- تسهيل إجراءات حصول المرأة على بطاقة هوية وزيادة الوعي في هذا الصدد

- إنشاء مرافق وآليات تمكّن المرأة من المشاركة على قدم المساواة في جميع المؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك المحاماة والقضاء
- اتخاذ التدابير الضرورية لتمكين المرأة من ممارسة حقها في التصويت وفي الترشّح في الانتخابات التي تُنظَّم مستقبلاً
- التعجيل بتنفيذ أهداف خطة التنمية الثامنة بخصوص عمل المرأة وتعليمها، بما في ذلك استحداث خدمات تدريبية وزيادة قيد النساء في دراسة العلوم، وفي التخصصات التطبيقية والمهنية في التعليم الثانوي والعالي
- إلغاء أو تعديل الأحكام المنصوص عليها في النظم/اللوائح المتصلة بالعمل، مثل نظام مجلس القوى العاملة السعودي، رقم ١٩/١ميم/١٤٠٥(١٩٨٧)، الذي يحد من إمكانية حصول المرأة على الوظائف
- ضمان اشتراك المرأة على قدم المساواة في صنع القرار والتخطيط على جميع المستويات، بما في ذلك مجلس الشورى ومجلس الوزراء. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي توفير التدريب للمرأة في مجال مهارات القيادة والدراية التقنية

(ب) القضاء على العنف المرتكب ضد النساء والفتيات:

- اعتماد مشروع القانون المتعلق بالعنف المترلي، مع وضع مبادئ توجيهية واضحة بشأن آليات التنفيذ، وإنشاء هيئة للرصد والتنسيق، وتوقيع جزاءات على مرتكبي العنف
- اعتماد قانون عقوبات يحدد بوضوح الجرائم الجنائية – بما في ذلك الاغتصاب واستعمال التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة – ويُحدد جزاءات توقَّع على من يرتكب ذلك
- اعتماد مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالوكالات الحكومية والزعماء الدينيين تهدف إلى منع زواج الأطفال والزواج القسري وإنهائهما
- توحيد سن الرشد في المملكة عند سن ١٨ عاماً وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، وضمان انطباقه على السن القانونية للزواج
- اعتماد قانون بشأن الأسرة ينظم الزواج والطلاق، بما في ذلك حظر إلغاء الزواج ضد إرادة الزوجين
- اعتماد مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالشرطة والقضاء بشأن كيفية التحقيق والمقاضاة وإصدار الأحكام بخصوص قضايا الاغتصاب والعنف الجنسي
- إنشاء وحدات نسائية في الشرطة ومكتب المدعي العام
- مَنْهجة جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالعنف المرتكب ضد المرأة، مع تبويب هذه البيانات والإحصاءات حسب نوع العنف وعلاقة الضحية بالمعتدي

- تدعيم الحماية والخدمات المقدمة إلى ضحايا إساءة المعاملة من جانب لجان الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تدعيمها عن طريق المساعدة القانونية وبرامج التمكين
- تنظيم حملات توعية وتدريب للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والقضاء، ومقدمي الرعاية الصحية، والأخصائيين الاجتماعيين، وقادة المجتمع، وعامة الجمهور بغية زيادة فهم مسألة أن جميع أشكال العنف المرتكب ضد المرأة هي انتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية وتتعارض مع القيم الإسلامية

(ج) الإصلاحات القضائية والقانونية:

- التعجيل بإنشاء محاكم لشؤون الأسرة والأحوال الشخصية، يكون موظفوها من الحقوقيات والمستشارات والأخصائيات الاجتماعيات وتكون مزودة بلجان نسائية متخصصة
- إقامة برنامج تدريبي من أجل القضاة في المعهد العالي للقضاة، بالتعاون مع وزارة العدل، لتناول الالتزامات الدولية التي تعهدت المملكة باحترامها، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحقوق المرأة وحماية المرأة من العنف
- تقديم الخدمات القانونية المجانية إلى غير القادرين على تحمل تكلفة التقاضي
- بحث مدى توافق الأعراف القبلية المتصلة بالزواج والطلاق مع الالتزامات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية وفي الصكوك الدولية التي صدقت عليها المملكة

(د) العمال المهاجرون:

- اعتماد إضافة لنظام العمل من أجل تناول وضع العاملين في الخدمة المترلية وضمان حماية حقوقهم، مع إيجاد آليات تنفيذ ملائمة
- إصلاح نظام الكفيل لكي لا تُربَط تأشيرات دخول العاملين برب عمل/كفيل معين ولكي يكون بمقدور العاملين تغيير العمل أو ترك البلد دون الموافقة الفردية للكفيل.
- التحقيق على نحو فعال مع أرباب العمل الذين تشكل معاملتهم للعاملين في الخدمة المترلية انتهاكاً للأحكام الوطنية والدولية ومقاضاتهم، وبخاصة في حالات العنف البدني/الجنسي
- إيجاد أماكن للإيواء وتقديم المساعدة النفسية – الاجتماعية والقانونية للوافدين ضحايا إساءة المعاملة
- زيادة الوعي لدى السكان بحقوق العاملين في الخدمة المترلية وبالأنظمة/العقوبات المتعلقة بذلك في حالة إساءة معاملتهم

(هـ) الالتزامات الدولية:

- التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
- رفع التحفظ العام على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعديل التشريعات الوطنية تبعاً لذلك
- التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية
- تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف – على النحو الذي ينعكس على سبيل المثال في إعلان أبو ظبي الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ – بغية ضمان حقوق العمال المهاجرين ومنع الاتجار بالأشخاص
- توجيه دعوات إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين والمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للرق بغية تقييم حالة الوافدين العاملين في الخدمة المترلية تقييماً شاملاً.

٩٦- وأود أن أوجه التوصيات التالية إلى حكومات البلدان الموفِدة للعمالة:

- تعزيز برامج الإحاطة الإعلامية للعمال المهاجرين قبل سفرهم
- زيادة الموارد البشرية، وخصوصاً المحامين، لدعم العمال المهاجرين في المملكة العربية السعودية الذين يلتمسون المساعدة القانونية أو مساعدة أخرى
- حماية حقوق العمال المهاجرين عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

- - - - -